حيث هي لا في الهيولى من حيث هي واحدة فان قيل لم لا يجوز ان تكون الامتداد ايضا من حيث
هو قابل للانفصال لا من حيث هو واحد اجيب بان الوحدة والتعدد للامتداد بالذات وللهيولى
بالعرض فيمتنع ان يطرا الانفصال على الامتداد الواحد ويبقى ذات ذلك الامتداد لانه اذا طرا
الانفصال زال الوحدة اللازمة لذلك الامتداد فيرتفع ذات الامتداد ضرورة ارتفاع اللازمة بخلاف
الهيولى فانه اذا طرا الانفصال زال وحدتها العرضية لم يرتفع ذات الهيولى بل عرض لها التعدد
وانما لم ترتفع ذات الهيولى بارتفاع الوحدة لان الوحدة ليست لازمة لها وعلى الثالث
انا نعني بالاتصال غير ما يعقل بين الشيئين وهو الامتداد قوله والانفصال لا يكون مقابله
لو ط الانفصال كما يكون مقابلا للاتصال المعقول بين الامرين يكون مقابلا للاتصال الجوهري
الذي هو الامتداد والانفصال الذي يكون مقابلا للامتداد وهو رفع ذلك الامتداد عما من
شأنه ان يكون له ذلك الامتداد اعني الهيولى ورفع ذلك الامتداد عنها يستلزم حدوث امتدادين
اخرين واما قوله الامتداد هو الجسم وهو قابل للاتصال والانفصال فقد عرفت ما فيه
ولكل جسم مكان طبيعي لما فرغ من بيان حقيقة الجسم اراد ان يشير الى بعض احواله
الكلية وانما خص المكان والشكل بالذكر لان المكان يختلف في الاجسام والشكل متشابهة
وساير الاحوال يمكن ان تثبت بمثل ان يقال اما متشابهة او مختلفة فقال ولكل جسم سواء كان
بسيطا او مركبا مكان طبيعي لانه اذا خلي وطبعه ولم يعرض له من خارج تاثير غريب لم يكن بد
من مكان معين يطلبه عند خروجه عنه على اقرب الطرق وهذا هو المراد بكونه طبيعيا وانما
جعل الحكم كليا لان مذهبه ان المكان هو البعد المجرد كما سيجيء فيكون على هذا كل جسم في
مكان ضح الحدود والجهات ولا يجوز ان تكون المكان الطبيعي لكل جسم الا واحدا لانه لو تعدد
المكان الطبيعي يلزم ان لا تكون المكان الطبيعي مكانا طبيعيا ان رايه بقوله فلو تعدد
انتفى اي الملازمة والتالي باطل بيان الملازمة انه لو تعدد فلو خلي الجسم وطباعه فلا يخ اما ان
يحصل في احدهما او لا فان كان الثاني لم يكونا طبيعيين وان حصل في احدهما فلا يخ اما ان يكون
حاصله

حاصلة في الافراد او لا والثاني هو الاول لزم ان يكون جسم واحد في مكانين وهو بين الاستحالة
بالضرورة والثاني لو خ اما ان طلب احدهما دون الاخر فان كان الاول يكون الثاني هو الطبيعي لا
الاول وان كان الثاني فبالعكس والمركب ان غلب على احد اجزائه فمكانه مكان الغالب من اجزائه
وان لم يغلب احد اجزائه فان كان فيه الاجزاء التي امكنتها في جهة واحدة وهي الغالبة على الباقية فمكانه هو ما
يقتضيه الغالب فيه بحسب ذلك المحل ولا غالب فيه مطلقا وان لم يغلب فيه اجزاء بهذه الصفة فمكانه هو الذي
اتفق وجوده فيه اذ ليس الميل الى واحد من تلك الامكنة المتساوية بالنسبة اليه المكان ذلك تخصيص من غير
مخصص قوله وكذا الشكل اي كل جسم له شكل طبيعي على الوجه الذي ذكر والشكل هيئة ما احاط به
حد او حدود من جهة الاحاطة والشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة لان المقتضي لشكله هي الطبيعة وهي واحدة
وقابله هو الجسم البسيط وهو ايضا واحد وهو تاثير الفاعل الواحد في القابل الواحد لا تكون مختلفا
فيجب ان يكون كريا وانما اختلف اثاره ولا ضبط لاشكال المركبات لانها تختلف بحسب اختلاف التراكيب
١٥٣ الحاصلة ولهم عمم الحكم بالنسبة الى جميع الاقسام فقال الشكل الطبيعي هو الكرة وفيه نظر اذ يجوز ان
تكون الشكل الطبيعي غير الكري والمعقول من الابعاد المكان موجود لانه يشار
اليه ويقصد بالمتحرك وكل ما هو كذلك فهو موجود وهو ان لا يكون جزءا للجسم ولا حالا فيه لانه يسكن فيه
الجسم وينتقل بالحركة عنه واليه وكل ما هو كذلك لا يكون جزءا للجسم ولا حالا فيه فاما السطح الباطن
للجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي او بعد يساوي البعد القائم بالجسم ويشغله بالحصول فيه والمختار
الثاني فقال المعقول من المكان البعد فان الامارات تشعر ان المكان هو البعد فان الناس كلهم يحكمون ان الماء
فيما بين طرف الاناء ويزول ويفارق ويحصل الهواء في ذلك البعد بعينه وايضا اذا توهمنا الماء وغيره من الاجسام
مرفوعا عنه موجودا في الاناء لزم من ذلك ان يكون البعد الثابت بين اطرافه موجودا وذلك ايضا موجود
عند ما يكون هذا موجودا معه وايضا يكون الجسم في مكان ليس معه بل يحيط بحجمه وبحجمه فيجب ان يكون
ما فيه الجسم مساويا له فيكون بعدا ولان المكان مساو للمتمكن والمتمكنة ذو ثلاثة اقطار فالمكان ذو
ثلاثة اقطار وايضا ان الناس كلهم يقولون المكان قد يكون فارغا وقد يكون ممتلئا ولا يقولون

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)